

به نفسه من كفاية وتسلم وكذا الكفيل ورسول اليه ولومات
المكفول فلو وصق والدائر مطالبة به فان كفيل بنفسه على
انه ان لم يوف به عذاهو من انما عليه ولم يسيء عذاه لزم
انما ان لم يوف به عذاه فله المالك صححت ويجب عند الشرط و
لا يجزى اعطى الكفيل في صدق وفضاه ولو صححت بنفسه
به صدق ولا حبس فيها حتى يشهد مستورين او عدل وضع الرهن
والكفالة باخراج واخذ كفيل بالنفس ثم آخر وهو كفيلان
والكفالة المال بصدق وان جهل المكفول به اذ اصدق دية حر كفت
بما كل عليه او بما يدر كل وهذا البيع او علق الكفالة بشرط
ملازم نحو ما يبعث فلانا او ما ذاك عليه او ما عصبك فلان
وان علقن بحد الشرط فلا كان حيث الرجح او جاء المطر فان

شروطه
وهو ان
الشرط
انما ان
المالك
انما ان
المالك
انما ان

كفيل على غيره ضمن بقدر ما قامت به بينته وبلابته صدق
الكفيل فيها بغيره مع صلته والاصيل فيما بغيره بالقرينة على انفسه
تقطر ولطالبت مطالبة من شاء من اصيله وتقبله ومطالبة ما
فان طالب اصيلها فله مطالبة الآخر ونصت بأمر الاصيل وبلابته
ثم ان اصر رجع عليه بعد ادائه الى طالب ولا يطالب قبله وان لم يات
لم يرجع فان لو زيم بالمالك فله ملازمة اصيله وان حبس فلم يصيب
فان ابراه الاصيل او اوفى المال برى الكفيل وان ابراهه ولا يبراه الا اصيل
ولو اخرج من الاصيل تارة اخرى عنه بخلاف عكبه فان صالح الكفيل
الطالب عن النبي على ما تبي من الكفيل والاصيل ورجع على الاصيل
بما ان كفيل بامر وان جنس آخر رجع بالالف وان صالح عن
موجب الكفالة لم يبراه الاصيل وان فال الطالب للكفيل برئت التي
من المال رجع على اصيله وكذا في برئت عندي يوسف فلا فالحمد
وفي ابراه الكفيل رجع ولا يقع تعلين البراهة عن الكفالة بالشرط وكذا

الكفيل
واذا صالح على

Copyright © King Saud University